ثالثاً: العمل على ربط اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة باسرائيل وفكها عن المنطقة العربية، والعالم الخارجي، وذلك من خلال تقليص حجم التبادل بين الضفة والقطاع، من جانب، وبين الدول العربية، من جانب آخر، وزيادة هذا التبادل مع اسرائيل[٦٩]. وقد أدت هذه السياسة إلى أن تصبح الضفة والقطاع ثاني أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية، خصوصاً للسلع المصنعة، بعد الولايات المتحدة، والثاني في ذلك قبل المملكة المتحدة[٧٠]؛ وفي العام ١٩٧٥، على سبيل المثال، مثلت الصادرات الاسرائيلية للمناطق المحتلة ١٩ بالمئة من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. بل أن هذا الرقم يقفز إلى نسبة ٢٨,٣ بالمئة، اذا استثنيت تجارة الماس الاسرائيلية (الذي لا يصدر إلى المناطق المحتلة)، مع التذكير بأن تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل تجارة ذات بعد واحد، نتيجة للصعوبات التي توضع أمام انتقال سلع المناطق المحتلة إلى اسرائيل، بسبب الحجج الامنية، أو بسبب اجراءات الحماية الصريحة[٧١].

رابعاً: تشجيع انتقال العمال العرب إلى سوق العمل الاسرائيلي ،الامر الذي أدى إلى زيادة هؤلاء بنسبة كبيرة. ففي الوقت الذي كانوا يشكلون ١١ بالمئة من قوة العمل العربية في الارض المحتلة العام ١٩٧٠، وصل عددهم العام ١٩٨١ إلى نسبة ٣٤,٩ بالمئة[٧٢]، أي تضاعف العدد ثلاث مرات في حوالى عشر سنوات، مع الاخذ بعين الاعتبار، وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية، والامنية أيضاً، ان أعداداً كبيرة من العاملين، والمثقفين، والفنيين، من الارض المحتلة تتدفق إلى الاردن والدول العربية، وخاصة النفطية، وإلى عدد من الدول الاوروبية[٧٣]. كل هذا على حساب فروع الانتاج في الارض المحتلة، حيث تعاني هذه الفروع من نقص في الايدي العاملة، وارتفاع في الاجور، نتيجة منافسة سوق العمل الاسرائيلي[٧٤]، والهجرة الاقتصادية إلى الخارج.

خامساً: العمل على ربط البنية التحتية (infrastructure) لاقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة بالهياكل الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي. ويتضح هذا في مجالات عدة، أهمها: ربط شبكة الكهرباء في الضفة والقطاع بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية[٧٥]، وفرض سلطة شركة ميكروت الاسرائيلية للمياه على مصادر، ومعظم شبكات، المياه في الضفة والقطاع[٧٦]؛ وتحكم المؤسسات المصرفية الاسرائيلية في النشاط المصرفي، بعد اغلاق جميع فروع المصارف العربية في الضفة والقطاع[٧٧]؛ وفرض هيمنة شركات المواصلات الاسرائيلية على المواصلات العربية المحلية[٧٨]. هذا علاوة على تحكم سلطات الاحتلال في الاطار القانوني لمختلف النشاطات.

نتائج عملية الخنق الاقتصادي

كان من أهم نتائج عملية الخنق الاقتصادي لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، تشغيل ما يقرب من نصف قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي، وظهور الضفة والقطاع كسوق رئيس لتصدير البضائع الاسرائيلية، وخاصة السلع المصنعة والتكنولوجية[٧٩]، مما أدى إلى احداث درجة من الاندماج البنائي الاقتصادي، والاجتماعي، بين الضفة والقطاع، من جانب، واسرائيل، من جانب آخر[٨٠]. وقد نجمت عن ذلك تغيرات في البنية الاقتصادية، والاجتماعية، في الضفة والقطاع، الامر الذي أدى إلى انعكاسها على النواحي الثقافية، بخاصة، والاتجاهات السياسية، بصفة عامة. ومن أهم هذه التغيرات، وانعكاساتها، ما يلي:

اولاً: اضعاف البنية التحتية لاقتصاد الضفة والقطاع، الامر الذي قد يؤدي إلى اضعاف الشخصية الوطنية بين المواطنين العرب فيها، نتيجة لما قد يقودهم إلى القبول بالامر الواقع. فتحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية، يجعل من اقتصاد المنطقتين